جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الاستدلال بالنظير وعدمه وتطبيقاته عند ابن مالك من خلال كتابه: (شرح التسهيل) دراسة أصولية صرفية

إعداد

د/ محمد معاذ بن عبد الرحمن
المحاضر في جامعة غانا
ـ قسم اللغات الحديثة –شعبة اللغة العربية

الباحث/ حسين محمد رابع
باحث في شعبة اللغة العربية

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ... أكتوبر)
(الجزء الثاني (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

الاستدلال بالنظير وعدمه وتطبيقاته عند ابن مالك من خلال كتابه: (شرح التسهيل) دراسة أصولية صرفية

محمد معاذ بن عبد الرحمن

قسم اللغات الحديثة ، شعبة اللغة العربية، جامعة غانا.

حسين محمد رابع

قسم اللغات الحديثة ، شعبة اللغة العربية، جامعة غانا.

البريد الإلكتروني: ***mmouaz6@gmail.com.***

الملخص:

تناول هذا البحث دليلا من أدلة الاستدلال النحوي والصرفي، وهو (النظير وعدمه) عند ابن مالك من خلال كتابه (شرح التسهيل)، حيث يهدف البحث إلى الكشف عن موقف ابن مالك من هذا الدليل نظرا وتطبيقا، وبيان أوجه استخدامه في الدرس الصرفي، وضوابطه تأصيلا لهذا الدليل. فقد استخدمه ابن مالك إما تقريرا وإثباتا لحكم صرفي أو نفيه، وهو في ذلك إما أن يضيفه إلى دليل آخر أقوى منه من باب الاستئناس؛ إذ إنه من الأدلة النحوية والصرفية المختلف فيها، أو يعوّل عليه وحده في الاستدلال. وجاء الاستدلال إما بإثبات الحكم بناء على وجود نظير له (الاستدلال بالنظير)، أو نفي حكم معيّن عند عدم نظير له (الاستدلال بعدم النظير).

الكلمات المفتاحية: الاستدلال، النظير ، العدم ، الصرف ، شرح التسهيل.

The inference of the counterpart and his absence with Ibn Malik through the book (Sharhu Ttasheel).

Muhammad Moaz bin Abdul Rahman.

Department of Modern Languages, Arabic Language Division, University of Ghana

Hussein Mohamed Rabea.

Department of Modern Languages, Arabic Language Division, University of Ghana

.E-mail: mmouaz6@gmail.com

Abstract:

The inference of the counterpart and his absence with Ibn Malik through the book (Sharhu Ttasheel).This paper deals with one of the syntaxical and morphological inferences "the equivalent and non existence" in the book of (Sharhu ttasheel) by Ibn Malik, as the research aims to reveal Ibn Malik's position regarding this evidence in theory and application, and to indicate the aspects of its use in the morphological lesson, and its principles. Ibn Malik used this inference as a proof to affirm a particular morphological ruling and sometimes and as an evidence to refute other stances or rulings, and in that he either added it to another stronger evidence; as it is one of the grammatical and morphological inferences arabic morphologist disputed in it, or he is relied upon alone in inferences.However, the inference either used in proving a ruling based on the existence of a counterpart (analogous inference), or in refuting a specific ruling incase of no counterpart (inference by non-parallel).

Keywords: ***Inference , Counterpart , Absence , Morphology ,Sharhu Ttasheel.***

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله الذي تنزّه في كماله عن الأشباه والنظائر، وتقدّس في جلاله عن أن تدركه الأبصار، أو تحيط به الأفكار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإن التنظير صورة من صور القياس، وأصل من أصول التفكير النحوي الذي عوّل عليه النحويون كثيرًا في بناء قواعدهم وتقوية مذاهبهم، استندوا إليه، وتعددت أقوالهم الدّالة على قبولهم ما له نظير والمصير إليه، وردهم ما ليس له نظير.

وقد اختلفت نظرة علماء النحو والصرف الذين ألّفوا في أصول النحو، فمنهم من عدّه دليلًا من أدلة النحو يعتمد عليه ويحتكم إليه، كابن جني والسيوطي، ومنهم من لم يذكره ضمن أدلة النحو، ولكنه اعتمد عليه تطبيقًا كابن مالك من خلال كتابيه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه (شرح التسهيل).

ففي أثناء مطالعتي كتاب (شرح التسهيل) وجدت كثرة دوران هذا الدليل (النظير وعدمه) في كثير من المسائل الخلافية الصرفية؛ إذ كان له حضور بارز وأثر واضح في الاحتجاج، فقد اعتمد عليه ابن مالك في الترجيح والتضعيف، فيؤيد بأحدهما مذهبًا أو يبطل به رأيًا، أو يذكره على لسان غيره ثم يبطله لعدم دقته.

ولأهمية هذا الدليل الذي لجأ إليه النحويون والصرفيون كثيرًا، ولصلته بالسماع والقياس –وهما عمادا الأدلة النحوية والصرفية– كانت فكرة البحث (الاستدلال بالنظير وعدمه مفهومه وتطبيقاته عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل لابن مالك) دراسة أصولية صرفية، وجاءت أهميته من عدة أمور:

الأول: أن دراسة أصول النحو والصرف من الأهمية بمكان؛ لنتعرف الفكر الصرفي الذي توصل له الصرفيون، والحجج والبراهين والأسس التي اعتمدوا عليها في التقعيد.

الثاني: دراسة هذا الدليل عند أحد علماء الصرف بين النظرية والتطبيق، وبيان أوجه استخدامه، وضوابطه تأصيلاً لهذا الدليل.

الثالث: تناولت الدراسة هذا الدليل في كتاب (شرح التسهيل)، الذي يعدّ من أهم الكتب التي تناولت الخلاف الصرفي.

أسباب اختيار الموضوع:

الدافع إلى اختيار الموضوع أمور متعددة، منها:

أولا: الحرص على إثراء المكتبة العربية بموضوع يتعلق بأدلة الاستدلال غير المشهورة في الدرسين النحوي والصرفي.

ثانيا: لفت الانتباه إلى كثرة دوران هذا الدليل في مناقشة المسائل الصرفية الخلافية عند ابن مالك في (شرح التسهيل).

أسئلة البحث:

ويقود البحث مجموعة أسئلة منها:

أولا: ما مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي؟

ثانيا: ما بعض التطبيقات الصرفية للاستدلال بالنظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل)؟

ثالثا: ما بعض التطبيقات الصرفية للاستدلال بعدم النظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل)؟

ويهدف البحث إلى:

أولا: بيان مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي.

ثانيا: ذكر بعض التطبيقات الصرفية للاستدلال بالنظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل).

ثالثا: ذكر بعض التطبيقات الصرفية للاستدلال بعدم النظير عند ابن مالك من خلال كتاب (شرح التسهيل).

منهج الدراسة:

قمنا بتتبع دليل (الاستدلال بالنظير وعدمه) كقاعدة اعتمد عليها ابن مالك وطبقها في ترجيح أو تفنيد بعض الآراء الصرفية؛ استدلالا أو استئناسًا من خلال دراسته لبعض المسائل الصرفية الجزئية في كتابه (شرح التسهيل)، ودراستها في الجانب التطبيقي، متبعَيْن في ذلك المنهج المعياري القائم على اعتماد القاعدة، أو الانطلاق من الكل إلى الجزء.

ونظرًا لكون المؤلف يستطرد في استقصاء الأقوال، ويتتبع أدلتها عند كل فريق –ولا شك أن تتبع الأدلة بالتفصيل موقع في التطويل– اكتفينا بتناول الدليل الذي عليه مدار البحث (النظير وعدمه) وأضربنا صفحا عن بقية الأدلة التي كان يسوقها في تناول المسألة؛ خشية الإطالة.

الدراسات السابقة:

ينطلق هذا البحث عن عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة أو البعيدة؛ اعتمادا عليها توسيع الدراسة في هذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال:

أولاً: "أوجه النظير عند ابن جني"، للباحث محمد بن علي بن محمد العمري، مشروع بحثي لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٤هـ.

وتناول البحث التنظير بالدراسة عند ابن جني، وأنه لم يظهر هذا اللفظ في مؤلفاته، وإنما ورد فيها بمعناه، وقد أولاه اهتمامًا لا نظير لها عند أحد من سابقيه، ولا لاحقيه، وأن مظاهر اهتمامه به تنظيرًا وتطبيقًا تقضي بأنه أول من رسم حدوده، ووضع قواعده.

ثانيًا: "الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية"، إعداد الدكتور عبد العزيز المرسي الحداد، بحث منشور في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثالث من العدد الخامس والثلاثين.

وتناولت الدراسة قواعد التنظير وضوابط استخدامه عند أبي البركات الأنباري، ونماذج تطبيقية لبعض المسائل التي استدل فيها أبو البركات بالنظير وعدمه في الدرس النحوي.

ثالثًا: ومن الدراسات دراسة بعنوان: "الاستدلال بالسبر والتقسيم عند النحاة والصرفيين – دراسة وصفية تحليلية"، للباحثة نسيبة عبد الحميد المواجدة، رسالة ماجستير في اللغة والنحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠١٠م.

وقد عنيت الدراسة بالكشف عن جانب من جوانب الاستدلال عند النحويين والصرفيين، وهو السبر والتقسيم، والاستدلال عليهما في المسائل النحوية والصرفية، مع إجراء دراسة تطبيقية للجانب النحويّ من خلال كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري)، وكما تناول كتاب (الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب) في الجانب الصرفيّ.

علما بأن هناك دراسات كثيرة، وقد ذكرنا هذه الدراسات الثلاث على سبيل التمثيل على هذا النوع من الظاهرة اللغوية، لا على سبيل الحصر.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس.

أما **المقدمة** فذكرنا فيها أهمية البحث وأسئلته وأهدافه ومنهجه وخطته.

وأما **التمهيد** فتناول مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي.

وأما **المبحث الأول** فجاء بعنوان: الاستدلال بالنظير وتطبيقاته الصرفية في كتاب (شرح التسهيل). وجاء **المبحث الثاني** في الاستدلال بعدم النظير وتطبيقاته الصرفية في كتاب (شرح التسهيل).

أما **الخاتمة** فذكرنا فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأردفناها **بالمصادر والمراجع**. والله ولي التوفيق.

تمهيـــد:

مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه ومكانته في الدرس اللغوي:

أولا: تعريف النظير:

ورد في معاجم اللغة: أن المادة (نظر) بمعنى المثل، فقد جاء في اللسان: "النظير: المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك؛ أي مثلك"(١)، وقال الجوهري: ونظير الشيء مثله، وحكى أبو عبيدة: النِّظْر والنظير بمعنى، مثل الند والنديد... والنظائر جمع نظيرة، وهو المثل، والشبه في الأشكال، والأفعال، والأخلاق، والأقوال"(٢).

ونظير الإنسان هو المساوي له؛ لأنه إذا نظر إليهما كانا سواء. وناظرته: صرت له نظيرًا، وناظرت به: جعلته نظيرا له(٣).

ونظائر القرآن: سوره المفصل، سميت بذلك؛ لاشتباه بعضها ببعض في الطول(٤).

و(نظّر)، مضعّف العين تعدى بنفسه؛ إذ يقال: نظّر الشيء بالشيء إذا ناظرت به؛ أي: جعله نظيرا له(٥).

---

(١) – جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، (بيروت – دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ)، (نظر)، ٢١٩/٥.

(٢) – الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفار عطار، (بيروت– دار الملايين، ط٤، ١٤٠٦/١٩٨٧)، (نظر) ٨٣١/٢

(٣) – ينظر: الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (عالم الكتب، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م)، (نظر)، ٣٨٨/٢

(٤) – محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، مجموعة من المحققين، (دار الهداية)، (نظر)، ٢٥٦/١٤.

(٥) – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (دار المعارف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، (نظر)، ٩٣٢/٢.

وهكذا تجمع المعاجم على أن النظير هو المثل، والمثل هو الشبيه[١].

وفي الاصطلاح حده الرماني بقوله: "هو الشبيه بما له معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير وعمله في الظروف والمصدر والحال"[٢]. فمعناه: أن يكون للشيء نظائر في بابه.

ويتحقق التناظر عند النحاة في المثلين إذا تشابها في أحد الأمور الآتية[٣]:

أولًا: اللفظ، بمعنى: أن يتماثل النظيران في الشكل الظاهر، وإن اختلف معناهما، وذلك نحو: (لا) النافية و(لا) الناهية، و(كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية، و(ما) المصدرية، و(ما) النافية، وكزيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة.

ثانيًا: المعنى، مثل إلحاق (لا) بـ(ليس)؛ لأنها مثلها في النفي[٤]، ومثل إلحاق (أيّ) بـ(بعض) في عدم البناء؛ لأنها بمعناها[٥].

---

(١) – ينظر: محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض معرب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م)،(نظر)، ٢٦٤/١٤. وأحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩)، (نظر)، ٤٤٤/٥.

(٢) – علي بن عيسى الرماني، رسالة الحدود، تح/ إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر)، ص ٧٢.

(٣) – ينظر: د. عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل، (عمان، دار الفكر للنشر، ، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ص ٣٣٢.

(٤) – ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية) ٣٩٧/١.

(٥) – ينظر: عبد الله ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، (دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢) ص٢٧٢.

ثالثًا: اللفظ والمعنى، بمعنى أن يكون النظير مشابهًا لنظيره في اللفظ والمعنى، كحمل (أفعل) التفضيل على (أفعل) التعجب، فالنحاة منعوا أن يرفع (أفعل) التفضيل الظاهر؛ لمشابهته (أفعل) التعجب من حيث الوزن والأصل وإفادة المبالغة، ولهذا الحمل أيضًا أجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بـ (أفعل) التفضيل.

أما عدم النظير فالمراد به: ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعنى: أنه واحد لم يرد به سماع، ومعنى الاستدلال به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات[١]، ولهذا قال السيوطي فيما نقله عن ابن جني: "وإنما يكون دليلًا على النفي لا على الإثبات"[٢]، ويعني ذلك أن النظير يصحّح ويثبت الحكم النحوي وأنّ عدمه ينفيه.

ثانيا: مكانة الاستدلال بالنظير وعدمه في الدرس اللغوي:

إن أدلة النحو التي اعتمد عليها علماء النحو في تقعيد القواعد كثيرة، لكن الغالب منها أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[٣]. وإلى جانبها أدلة أخرى متفرقة غير غالبة، وهي: الاستدلال بالعكس، وبيان العلة، والاستقراء، وبعدم الدليل في الشيء على نفيه، والأصول، والاستحسان، والدليل المسمى بالباقي، وبالنظير وعدمه[٤].

---

(١) – ينظر: جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، ص ٣٠١.

(٢) – محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص٣٦٩.

(٣)– ينظر: د. عفاف حسانين، في أدلة النحو (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٦م) ص ١١. والإمام ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: أ. د. محمد يوسف فجال، (دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث)، ١/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) –.ينظر: جامعة المدينة العالمية، مرجع سابق، ص ٢٨٩ – ٣٠٢، و٣٠٥ – ٣١٩

أما الأخير –وهو الاستدلال بالنظير وعدمه– فقد اختلف الصرفيون فيه إلا أن النحاة عوّلوا عليه كثيرًا في بناء قواعدهم واستدلالاتهم، وعدّه بعضهم أصلًا مهمًّا من الأصول العامة التي صدر عنها علماء العربية؛ إذ لجأوا إليه في تفسير كثير من قضايا اللغة، واتخذوه ضابطًا رئيسًا يضبط عددًا من الظواهر اللغوية في العربية، سواء أكان في المجال الصرفي كصياغة الأبنية، أم في المجال النحوي كعمل المشتقات، والممنوع من الصرف، والمبنيات من الأسماء.

وكان سيبويه[١]، وابن جني[٢]، وابن هشام[٣]، والسيوطي[٤]، وغيرهم ممن استدلوا بالنظير وعدمه في إثبات أحكام نحوية وصرفية ونفي أخرى.

ويسعى هذا البحث في تناول مفهوم الاستدلال بالنظير وعدمه وأسسه وتطبيقه في كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك.

---

(١) – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٨م) ٣/٥٩٤.

(٢) – ابن جني، الخصائص، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤) ١/٩٨.

(٣) –ابن هشام، مغني اللبيب، تح: د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م) ص٧٧٣.

(٤) – السيوطي، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي(مصر، المكتبة التوقيفية،) ٣/٤٥١.

المبحث الأول:

الاستدلال بالنظير وتطبيقاته الصرفية

المطلب الأول: في حركات الحروف:

أولاً: تبرير لغة الإتباع في (فم) تنظيرًا بفاء (مرء) وعيني (امرئ) و(ابنم):

ذكر ابن مالك أن في (فم) تسع لغات، ومنها لغة النقص وإتباع الفاء للميم في الحركات[١]، وقد برّر ابن مالك لغة الإتباع تنظيرًا له بفاء (مرء) وعيني (امرئ) و(ابنم) فقال: "كما فعل بفاء (مرء) وعيني (امرئ) و(ابنم)"[٢]، إذ حصل الإتباع فيها كما حصل في نظائرها، فميم (مرء) تتبع حركة الهمزة، وراء (امرئ) تتبع حركة الهمزة، ونون (ابنم) تتبع حركة الميم وهكذا تتبع فاء (الفم) حركة الميم[٣]، قال ناظر الجيش: "وهو تنظير حسن"[٤].

ذلك توظيف النظير إثبات لغة النقص والإتباع في (فم) (الفم)، لكن يظهر أنه أضعف اللغات؛ لأن الإتباع إنما جاز لأجل الإضافة في مثل قولك "فاك وفيك وفيك"

---

(١) – ينظر: كافي الكفاة، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين (بيروت، عالم الكتب) ط١، ١٤١٤هـ) ٢/ ٤٨٠.

(٢) – ابن مالك، تسهيل الفوائد تكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات،(دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ص٩.

(٣) – ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠)، ٢٧١/١

(٤) – ناظر الجيش، تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٦)، ٢٧١/١.

فإذا زال السبب (الإضافة) زال الإتباع. وهو الذي عليه الفرّاء[١]، إضافةً إلى أن التنظير بفاء (مرء) وعيني (امرئ) و(ابنم) بعيد، لاختلاف أوزانها.

ثانيًا: تنظير ضم (نحن) بالواو المشبعة في (همو):

إن الساكنين إذا التقيا قد يكونان من كلمة واحدة، وقد يكونان من كلمتين، فإذا كانا من كلمة واحدة فإن الحركة التي حركت بها العرب ملتزمة[٢]، والأصل تحريك أول الساكنين عند التقائهما بالكسرة[٣]، وقد يعدل عنها لأسباب منها – كما ذكر ابن مالك– الحمل على النظير[٤]، ومُثِّل للحمل على النظير بـ(نحنُ)؛ لأن الضمة في (نحن) بمنزلة الواو في (هم) إذا حركنا الميم موصولة بالواو[٥]، فعدل عن الكسر إلى الضم حملا على الواو المشبعة في (هم)، لكن هل ضمّ النون الثانية في (نحن) عارضة مثل ضم ميم (هم)؟

ثالثًا: اللغات في (نعم) و(بئس):

في (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أربع لغات هي: نَعِم وبَئس وهما الأصل، ونِعِم وبِئِس بالإتباع، ونَعْم وبَأْس بالتخفيف، ونِعْم وبِئْس بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أشهر وأشهر الاستعمال[٦].

---

(١) – ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، تح: د. حسن الهنداوي، (دمشق، دار القلم، ط١)١٧٢/١.

(٢) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٦٦٤/٩.

(٣) – ينظر: التسهيل، ص ٢٥٩، ٢٦٠. ؛ و ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٦٦٤/٩.

(٤) – ينظر: ابن مالك، تسهيل ...، ص٢٥٩.

(٥) – أبو حيان، التذييل... ، مرجع سابق، ٥/ ٢٤٥.

(٦) – ينظر: ابن مالك، شرح...، ٦/٣.

وذكر ابن مالك أن اللغات الأربع جائزة وقياسية في كل ما كان من الأفعال والأسماء ثلاثيا أوله مفتوح وثانيه حرف حلقي مكسور، فيقال في (شَهِد): شَهْد وشِهِد وشِهْد. وكذا يقال في (فَخِذ): فَخْذ وفِخِذ(١).

إلا أن النحاة اختلفوا في فتح العين الحلقية الساكنة تبعًا للفاء المفتوح قبلها، مثل: فحْم وقعْر ودهْر، فذهب البصريون إلى أن فتحها مقصور على السماع، وأنّ الوارد منه بوجهين إنّما هو ممّا وضع على لغتين(٢)، وليس أصله السكون ثم فتح، ولا هو بالعكس(٣)، وذهب الكوفيون إلى أن بعضه ذو لغتين، وبعضه أصله السكون ثم فتح؛ لأن الفتحة من الألف وهو من حروف الحلق، فكان في جعلها على العينِ، والعينُ حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة ومناسبات متجاورة(٤).

وقد رجح ابن جني مذهب الكوفيين، تنظيرًا بقول بعض العرب في (نَحْو): نَحَو، وفي (مَحْموم) مَحَموم، بفتح الحاءين، والشاهد أن فتحة حاء (نَحَو) لو كانت أصلية لوجب انقلاب الواو ألفًا؛ طبقا لقانون الإعلال (نَحَا)، لكنها بقيت مراعاة لأصل سكون الحاء ولم يعتدّ بالفتحة، وكذا فتحة (محَموم) لو كانت أصلية لزم ثبوت (مَفَعول) أصلا في أوزان صيغ المفعول، ولا سبيل إلى ذلك، لكن فتحتها في محل سكون، فأمن بذلك عدم النظير، وكان هذا التقدير أحسن التقدير(٥).

---

(١) – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، شرح...، ٦/٣.

(٢) – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ، شرح...، ٧/٣

(٣) – أي، ليس أصله الفتح ثم سكن طلبا للتخفيف ويراجع مذهب البصريين هذا في: أبي حيان، التذييل... ، مرجع سابق، ٤/ ٤٥٦. ؛ وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ) ٢/ ١٢٤.

(٤) – ينظر: المكان نفسه.

(٥) – ينظر: المكان نفسه.

وقد حسّن ابن مالك قول ابن جني؛ تنظيرًا بـ(يسَع)، وذلك أن فتحة السين في محلّ كسرة، ولو كانت أصلية لقيل: (يوسَع) كما قيل: (يوجَع)، لكنّها عوملت معاملة (يعِد) فحذفت واوه؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، إلا أنّ كسرة (يعِد) ملفوظ بها، وكسرة (يسع) مقدرة في محلّ الفتحة، كتقدير السكون في محلّ الفتحة نحو: (محموم)[1].

وهكذا رجّحوا رأي الكوفيين في فتح العين الحلقية الساكنة بوجود النظير، ويبدو أن مذهب الكوفيين راجح لقوّة أدلتهم ووضوحها، إضافة إلى أدلة ابن جني، أن لو كانت فتحة عين (نحَو) أصلية لقلبت الواو ألفا (نحَا)، وليس من أوزان اسم المفعول (مفَعول) مفتوح الفاء، وهو دليل انقلاب السكون فتحة.

المطلب الثاني: في الأوزان:

أولاً: ترجيح ما قل نظيره عند سلامة الحكم على ما كثر نظيره:

يرى ابن مالك أنه يترجّح ما قلّ نظيره على ما كثير نظيره، إذا كان الحمل على قليل النظير يؤدي إلى السلامة من أن يترتّب حكم على غير سبب[2]، ومثّل ناظر الجيش لذلك بقول العرب: (غوغاء) غير منصرف، فهمزته زائدة ووزنه (فعلاء)، وإن كان يلزم فيه أن يكون من باب: (سلِس) وهو قليل – أي: ما تماثل فاؤه ولامه – فيحمل على هذا، وإن كان قليلًا، ولا يقال: إنه (فوعال) ولا (فعلان) كصلصال وزلزال؛ لئلا يترتّب منع الصرف على غير سبب، فتعين أن يكون (فعلاء)، وإن أدّى القول به إلى قلّة النظير بأن يكون من باب: سلس[3]، وهو رأي سيبويه[4].

---

(١) – ابن مالك، شرح التسهيل ، شرح...، ٣/٧

(٢) – ينظر: ابن مالك، تسهيل...، ص٢٩٧.

(٣) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ١٠/٤٩٧٩، ٤٩٨٠

(٤) – قال سيبويه: "وأما الغوغاء، فمن قال: غوغاء، فأنّث ولم يصرف؛ فهي عنده مثل عوراء، ومن قال: غوغاء، فصرف وذكّر؛ فهي عنده بمنزلة القمقام". سيبويه، مرجع سابق، ٢/ ٣٨٦.

←←←

فغوغاء وإن كان مما تمثل فاؤه لامه وهو قليل النظير، إلا أنه غير منصرف على وزن (فعلاء)، ولم يترتب منع الصرف على غير سبب.

وهذه المسألة تدل على أن الاستدلال بالنظير – مهما كثرت النظائر– يكون أقلّ قوة في الاحتجاج من الأدلة الأصلية والأساسية التي يحتج بها في الدرس اللغوي؛ وبذلك فالقول بوزن (غوغاء) غير مصروف على وزن (فعلاء) مع قلة النظير يترجّح على القول بوزنها على (فوعال) مع كثرة نظيره حتى لا يترتب منع الصرف على غير سبب.

ثانيًا: ترجيح حذف واو مفعول وبقاء عين الكلمة من (مقول) و(مبيع) بالنظير:

قال الإمام بدر الدين – فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب –: اختلف في المحذوف من نحو: مقول ومبيع ما هو؟ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول والباقي عين الكلمة. وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو العين، والباقي واو مفعول، ولكن قلبت في نحو: مبيع ياء؛ لأنهم لما نقلوا حركة العين جاءت ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة فقلبت ياء، وقد رجح ابن مالك مذهب سيبويه، فقال: "وتحذف واو مفعول مما اعتلّت عينه"[١]. وهو ما اختاره ناظر الجيش بأدلة أخرى منها[٢]:

أنهم قالوا من الشوب وهو الخلط: مشوب ومشيب[٣]، ومن النول، وهو الإعطاء منول ومنيل[٤]: فالمحذوف من (مشيب) و(منيل) إن كان العين لزم عدم النظير في

→→→

وانظر: ابن عصفور، مرجع سابق، ١/ ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٣، (٢/ ٥٩٣)، وأبو حيان، التذييل... مرجع سابق، ٦/ ١٢٨.

(١) – ابن مالك، تسهيل ....، ص٣١١.

(٢) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٥١٧٢/١٠.

(٣) – ينظر: الجوهري، الصحاح في اللغة، تح: عبد الغفار عطار (بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧) ١٥٨/١

(٤) – انظر: سيبويه، مرجع سابق، ٢/ ٣٦٣. ؛ والرضي، مرجع سابق، ٣/ ١٤٨. ؛ وأحمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت، المكتبة العلمية) ٦٣٢/٢.

قلب الضمة كسرة، وقلب واو مفعول ياء؛ إذ لم يثبت مثل ذلك في واو مفعول إلا في باب نحو: مرمي ومعدي، وإن كان المحذوف واو مفعول لم يلزم عدم النظير في قلب الضمة كسرة وقلب العين ياء؛ لثبوت مثله للإتباع في قوله: عيناءُ حوراءُ من العَين الحِير[1].

وما لا يلزم منه عدم النظير راجح على ما يلزم منه ذلك[2].

فقد ترجح رأي سيبويه في حذف واو مفعول لا عين الكلمة؛ بوجود النظير من قلب الواو ياء في كما في (الحير) المنقلبة من (الحور) جمع حوراء، وبأدلة أخرى ذكرها بدر الدين منها: أن دعوى حذف الزائد أسهل من دعوى حذف الأصل، وأن واو مفعول أقرب إلى الطرف، فهي أولى بالحذف من العين؛ إذ الطرف محل التغيير غالبا، فالأقرب إليه أشبه به[3].

المطلب الثالث: في الجموع:

- جمع (استخراج) على (تخاريج) حملا عن نظائره مثل (تماثيل):

إذا كان في الاسم زوائد يخل بقاؤه بجمعه على صيغة منتهى الجموع (فعالل وفعاليل) حذف؛ حرفًا كان أو أكثر؛ فإن تأتّى بحذف بعض وإبقاء بعض، أبقي ما له مزيّة، فإن لم يكن لأحدهما مزية، بل كانا متكافئين، فالحاذق مخيّر في حذف ما شاء

---

(١) – رجز لمنظور بن مرثد والشاهد فيه: قوله: الحير والأصل الحور؛ لأنه جمع حوراء – كحمر وحمراء وشقر وشقراء – كسرت حاؤه وقلبت واوه ياء، والأجود أن يكون حير لغة في حور. انظر: ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفار، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) ١/ ١٩٩، ١٢٤/٤. ؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، د. محمود محمد الطناحي، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م) (١/ ٢٠٩).

(٢) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٥١٧٣/١٠.

(٣) – ينظر: الرضي، مرجع سابق، ٣/ ١٤٨.

من ذلك[١]، فمثال ما أبقي ما له مزية مع وجود النظير قولك في (استخراج): تخاريج، فتفضل بقاء التاء دون السين؛ لأن بقاءها لها نظير، مثل: تخاريج كتماثيل؛ بخلاف السين؛ فإن بقاءها وحذف التاء يخرج إلى عدم النظير؛ إذ لا تزاد السين وحدها، فلو أفردت بالبقاء في استخراج لقيل: سخاريج، ولا نظير له[٢].

واستدلال ابن مالك بوجود النظير للاحتجاج على بقاء التاء وحذف السين في جمع استخراج على (تخاريج) تنظير حسن لوجود نظائر (تفاعليل) في هذا الباب، مثل تدابير، ولا نظير لـ (سخاريج) (سفاعيل).

المطلب الرابع: في الأصالة والزيادة:

أولاً: تحديد زيادة وأصالة الياء والهمزة والميم المصدّرة حسب النظير والإهمال:

ما صدّر بالهمزة أو الميم أو كان بعدها حرف لين أو حرف مكرر فهو أصل، والهمزة أو الميم زائدة نحو: أورق، وأيدع، وموئل، وميسر، وأشدّ، ومجنّ، فإن انفك المثلان كـ(مهدد) علم امرأة، فأحدهما زائد؛ إلا أن يوجب تقدير زيادته استعمال ما أهمل كمحبب، فإنّه (مفعل)، فإنّ تقدير زيادة إحدى باءيه يوجب أن يكون الأصل:(م ح ب) وهو تركيب أهملت العرب جميع وجوهه[٣].

فـ(محبب) على وزن (مفعل)، والزائدة هي الميم، لكثرة نظائر ما جاء على (مفعل)، ولا يمكن أن يكون على (فعلل)؛ لأن ادعاء زيادة إحدى الباءين يقتضي كون الأصل (م ح ب) وهو تركيب لا نظير له.

---

(١) – ينظر: ابن مالك، تسهيل ...، ص٢٧٩.

(٢) – ينظر: ابن مالك، شرح الكافية... مرجع سابق، ٤/ ١٨٧٦. وناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٨٢١/٩،

(٣) – ينظر: ابن مالك، تسهيل...، ص٢٩٧، وناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٨٠/١٠،

وما صدّر بياء بعدها ثلاثة أحرف أحدها حرف لين، مثل (يحيى) اسم النبي عليه الصلاة والسّلام، وهو اسم أعجمي، قال أبو جعفر: "فأما يحيى فوزنه (يفعل) ولا يكون (فعلا)؛ لأن الياء أولًا يقضى عليها بالزيادة، للكثرة عند سيبويه"(١)، ونقل عن الكسائي أن وزنه (فعلى)، كذا عن غيره(٢) (٣).

فقد ترجح زيادة الياء في (يحيى) ونظائرها لكثرة النظير على وزن (يفعل).

ثم أضاف بأن ما يؤدّي إلى عدم النظير، ومثاله إمّعة (٤)؛ فإنه كان ينبغي أن يكون وزنه (إفعلة) لترجيح زيادة الهمزة المصدّرة على التضعيف، لكن عارض ذلك أن (إفعلة) لا يوجد في الصفات؛ فحكم بزيادة أحد المضعفين، وأصالة الهمزة وعلى هذا فوزنه (فِعّلة)(٥)؛ لأن هذا الوزن له نظير في كلامهم(٦).

هذا ومن نظائر (إمّعة) على (فعّلة) إمّرة(٧) ودنّمة(٨)، يترجح على (إفعلة) التي التي لا نظير لها في الصفات.

---

(١) – ينظر: أبو حيان، التذييل... مرجع سابق، ٦/ ١٢٩ ب. وابن عقيل، المساعد... مرجع سابق، ٤/ ٦٩.

(٢) – ينظر: مرجعين سابقين.

(٣) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٨١/١٠،

(٤) – أبو حيان، التذييل... ، مرجع سابق،٦/ ١٣٠ أ.

(٥) – ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٤/ ٣٠٧، ٣٠٨. ؛ وابن عصفور، مرجع سابق، ١/ ٥٥، ٢٣٣، ٢٣٤.

(٦) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٨٢/١٠،

(٧) – إمّرة: ولد الضأن. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ) ١٦٥/٤.

(٨) – دنّمة: قصير القامة، ينظر: ابن جنى، المنصف، (مصر، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ) ص ٤١٠.

ثانيًا: ترجيح أحد احتمالي الزيادة بكثرة النظير:

إذا احتمل أن يكون الزائد من قبيل زيادة بالتضعيف، أو من قبيل زيادة الحروف العشرة التي يعبّر عنها بحروف الزيادة، فإن الترجيح في إلحاقه بزيادة التضعيف، أو بزيادة أحد الحروف العشرة يتوقف على كثرة النظير، فما ورد نظيره كثيرًا رجِّح(١)، قال ابن مالك: "وإن أمكن جعل الزائد تكريرًا أو من (سألتمونيها) رجّح ما عضد بكثرة النظير إن لم يمنع اشتقاق أو ما يجرى مجراه"(٢)، ومثال ذلك قولهم: (مهدد) علم لامرأة، قال النابغة:

حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُوَدِّعْ مَهْدَدَا ... وَالصُّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدِي(٣)

فهذا يمكن أن يكون (مفعلا) من الهدّ، و(فعللا) من المهد، ولكن (فعللا) يجيء كثيرًا نحو: قردد، و(مفعل) لا يجيء مفكوكا إلا قليلا شاذًا، فلذلك حكمنا على (مهدد) بأنه من باب (فعلل) لا من باب (مفعل) ويكون أصله الميم والهاء وأحد الدالين ويكون أحد الدّالين زائدًا، فهذا مما عضد ورجّح بأن الزائد أحد المتضاعفين(٤).

---

(١) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٧٠/١٠،

(٢) – ابن مالك، تسهيل...، ص٢٩٧.

(٣) – البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني، في ديوانه بتح: كرم البستاني (بيروت، دار صادر) ص٣٨، ومطلعها قوله:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي ... عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

اللغة: مهدد: اسم الجارية التي يتغزل بها. الصبح والإمساء: هنا للجنس والمعنى أنه لن يلتقي بها حتى آخر الدهر. وشاهده: قوله: (مهدد) فإنه على وزن (مفعل) أو (فعلل).

(٤) – قال ابن منظور في اللسان (مهد): "ومهدد: اسم امرأة قال ابن سيده: وإنما قضيت على ميم ميم مهدد أنها أصل؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسدّ ومردّ وهو فعلل". ابن منظور، مرجع سابق، ٤١١/٣. ؛ وقال سيبويه: "الميم من نفس الكلمة ولو كانت ←←←

ويترجح (مهدد) على (فعلل) وليس (مفعل)؛ لكثرة النظير، فمنه سردد، ودعببٌ وشريبٌ من الأسماء، ومن الصفات: قعددٌ، ودخللٌ[1].

نتائج المبحث الأول:

أن الاستدلال بالنظير من أصول الاستدلال في الدرس الصرفي المختلف فيها، غير أنه أقلّ حجة من الأصول المتفق عليها مثل القرآن والشعر وغيرهما، ولذا لا يعتدّ به في جميع المسائل، فمن ذلك:

١-أن لغة الإتباع والنقص التي ثبت في (فم) بالنظير من أضعف اللغات؛ إذ إن الإتباع فيها أصلا يكون عند الإضافة.

٢-ومن ذلك تحريك النون الثانية في (نحنُ) بالضمة بدعوى أنها تحرّكت لالتقاء الساكنين بالضمة بدل الكسرة؛ تنظيرا بضم ميم (همُو) المشبعة واوا، وهو تنظير فيه نظر؛ إذ إن ضم ميم (همو) عارضة للإشباع، فهل ضم نون (نحن) الثانية عارضة مثل ذلك؟!

٣-أن الاستدلال بالنظير يصير حجة قويه يعوّل عليها في بعض المسائل فمثلا: فتح العين الحلقية الساكنة ليست سماعية دائما، فقد تكون منقلبة عن سكون، فمن ذلك قولهم في (نحْو) و(محْموم): (نحَو) و(محَموم)، فلو كانت أصلية لوجب قلب الواو ألفا (نحَا)؛ طبقا لقوانين الإعلال المعروفة.

٤-أن الاستدلال بكثير النظير لا يصحّ دليلا من غير سلامة الحكم، فيصار إلى قليل النظير، ومن ذلك أن الكلمة (غوغاء) ممنوعة الصرف، فهي على وزن (فعلاء) ولا يمكن وزنها على (فعلان) ولا (فوعال) مع كثرة نظائرها؛ حتى لا يترتب حكم المنع من الصرف على غير سبب.

←←←

زائدة لأدغم الحرف مثل: مفرّ ومردّ، فثبت أن الدّال ملحقة والملحق لا يدغم". ؛ وانظر: سيبويه، مرجع سابق، ٤/ ٣٠٩، ٣١٣.

(١) - ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٢٧٧/٤

المبحث الثاني:

الاستدلال بعدم النظير وتطبيقاًته الصرفية

المطلب الأول: في التأنيث والوقف:

أولاً: ردّ سقوط تاء (حِذْرِيَة) و(عُرْقُوَة) لعدم النظير:

تاء التأنيث تلحق الاسم المؤنث، وهي طارئة زائلة مقدرة الانفصال، بخلاف ألف التأنيث، فإن لحاقها شبيه بلحاق الحروف الأصلية مزجًا ولزومًا، ولذلك لا يعتدّ بتاء التأنيث في نسب ولا تكسير ولا تصغير، كما اعتدّ بألف التأنيث. ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالًا، ولو قدر انفكاكه؛ لوجد له نظير كهُمَزَة، فإن التاء ملازمة له استعمالًا، ولو قدر انفكاكه عنها؛ لكان (هُمَزًا) كـ(حُطَم)، لكن (حُطَم) مستعمل و(هُمَز) غير مستعمل، ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا، ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَة وعُرْقُوَة[(١)]، قال ابن مالك: "وتقدّر منفصلة ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير"[(٢)]، فلو قدر سقوط تاء (حذرية) وتاء (عرقوة) لزم وجود ما لا نظير له؛ إذ ليس في كلام العرب اسم على (فِعْلِىَ) ولا (فُعْلُوَ) إلا أن وجود التاء في آخرها قليل لا يعتدّ به[(٣)].

فردّ سقوط تاء (حِذْرِيَة) وتاء (عُرْقُوَة) بعدم وجود نظير لاسم على وزن (فِعْلِىَ) ولا (فُعْلُوَ)، فتاؤها لازمة لا تنفك عنها، ومثله أيضا (عُنْفُوة).

---

(١)- ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٦١٧/٩.

(٢) - ابن مالك، تسهيل...، ص٢٥٤

(٣) - ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٦١٧/٩

ثانيًا: حكم الوقف على المتحرك المنتهي بغير هاء التأنيث:

عند الوقف على الصحيح المتحرك الذي ليس في آخره هاء تأنيث، مثل: بكر، زيد، ينطق الحرف الصحيح الآخر ساكنا، فإذا وقفت على زيد، قلت: زيدْ بالتسكين، وكذا بنتْ، وأختْ؛ تقف عليهما بسكون التاء، وهي للإلحاق. وهذا هو الأصل؛ لأن الوقف موضع استراحة(١).

فتقول في الوقف على (عمرُو) و(بكْر): هذا عمُرو، ومررت ببكِر؛ بنقل الضمة إلى الميم، والكسرة إلى الكاف،(٢)، ومنه قول الشاعر:

عجبت والدّهر كثير عجبه ... من عنزيّ سبّني لم أضرِبُهْ(٣)

وهي حركة الموقوف عليه، وروي النقل عن أبي عمرو، قرأ (وتواصوا بالصبرْ)(٤)، وقرئ شاذّا (والعصِرْ إن الإنسان) (٥)، ويستثنى من النقل ما تعذّر تحريكه أو يوجب تحريكه وزنا لا نظير له أو تكن الحركة فتحة(٦)، مثال ما تعذّر تحريكه: دار، وذلك إلى الساكن الصحيح، ومثال ما أدّى النقل إلى عدم النظير: انتفعت

---

(١) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٥٢٩٤/١٠

(٢) – المكان نفسه.

(٣) – الرجز لزياد الأعجم، والشاهد فيه: نقل حركة الهاء من قوله: لم أضربه ليكون أظهر في الوقف، وانظر: سيبويه، مرجع سابق، ٢/ ٢٨٦.

(٤) – سورة العصر، الآية ٣. ؛ وينظر: أحمد التميمي وأبو بكر البغدادي، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، (مصر، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ)، ص ٦٩٦. ؛ والفارسي، الحجة في القراءات السبع، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (دمشق/بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٤٣٩/٦.

(٥) – سورة العصر، الآية ١. ؛ وينظر: أحمد التميمي وأبو بكر البغدادي، مرجع سابق، ص ٦٩٦. والفارسي، مرجع سابق، ٤٣٩/٦.

(٦) – ينظر: ابن مالك، تسهيل.... ، ص٣٢٩.

بالبُسْر، لم تقف بالنقل حتى لا يؤدي إلى وزن (فُعِل)، وهو مفقود في الأسماء، ولا يكون الساكن أيضا مضعّفا، نحو: العدّ[١].

وعليه يرى ابن مالك عدم جواز نقل الحركة عند الوقف (انتفعت بالبُسِر) بنقل حركة اللام إلى العين؛ لأنه يؤدي إلى وزن (فُعِل) وهو وزن لا نظير له في الأسماء؛ لكن هذا الوقف الجائز بنقل الحركة إنما هو نقل عارض وليس أصلا، حتى يحكم عليه بشذوذ الوزن وغرابته، ويؤيد ذلك أن العرب لا تقف على متحرّك، ثم إنّ الوقف بنقل الحركة يكون في النطق لعسرها على اللسان وليس في الكتابة، فلا يتغيّر الوزن.

المطلب الثاني: في الأصالة والزيادة:

أولاً: ردّ أصالة الحروف الزائدة لعدم النظير:

ذكر ابن مالك أن الحروف المزيدة تعرف بثلاثة أمور: لزوم التاء من حروف الزيادة [٢]، والاشتقاق، ولزوم عدم النظير، وذلك بتقدير أصالة ذلك الحرف الذي يلزم بتقدير أصالته، والحرف الزائد عندئذ: هو الذي يلزم بتقدير أصالته وزن مهمل، كزيادة النون في نَرْجِس، وعُرُنْد، وكَنَهْبُل، وإِصْفَعَنْد، وخُبَعْثَنة، وهُنْدَلع، واللام في وَرَنْتَل، وعَقَرْطَل والتاء في تَنْضُب، وتُدْرأ، وتُجِيب، وعِزْوِيت[٣]، فـ(نرجِس)[٤] يلزم من

---

(١) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٥٢٩٤/١٠

(٢) – ومعنى هذا الكلام أن حرف الزيادة إذا لزم مكانا واحدا من بناء الكلمة ولم يتبدل بغيره من حروف الزيادة ولا غيرها، كان ذلك دليلًا على زيادته، ومثال ذلك: كنثأو، وحنطأو، وسندأو، وقندأو، وكندأو، وخنصأو، وجنثأو. ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٤١/١٠.

(٣) – ينظر: ابن مالك، تسهيل....، ص٢٩٥.

(٤) – ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، تح: حسن شاذلي فرهود، (الرياض، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) ص٢٤٠. ؛ وابن جني، المنصف، مرجع سابق، ١/ ١٠٤. ؛ وابن عصفور، الممتع، (لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م) ١/ ٨٠، ٢٦٦.

القول بأصالة نونه أن يكون وزنه (فَعْلِلاً)، وهو وزن مهمل؛ إذ إن الرباعي المجردّ إذا كان مفتوح الأول لا يأتي إلا على مثال: جعفر[١]، وهكذا بقية الأمثلة[٢]، فردّ بعدم النظير أصالة تلك الحروف الزائدة، وبذلك يكون (نرجِس) على وزن (نفعِ) كـ (نضرِب).

ثانيًا: ترجيح الحكم بزيادة الحرف عند اختلاف أوزان لغتين:

إذا ثبت الحكم بزيادة حرف في الكلمة لعدم النظير بتقدير أصالته، وكان في الكلمة لغة أخرى لها نظير لو حكمنا بأصالة ذلك الحرف، فيحكم بزيادة الحرف كما حكم به في تلك اللغة، ولا يحكم بأصالة الحرف في اللغة الأخرى التي وافقت النظير، ولذلك يقول ابن مالك: " وما ثبتت زيادته بعدم النّظير فهو زائد، وإن وجد النّظير على لغة والزّيادة أولى إن عدم النّظير مع تقديرها وتقدير الأصالة"[٣]، وذلك نحو: (تَرْتُب)[٤]، و(تَتْفُل)[٥]، فإن التاء زائدة فيهما على وزن (تَفعُل)؛ لأن القول بأصالتها مؤدّ إلى عدم النظير، وكذلك يقال بزيادتها على لغة من ضمّ التاء (تُتفُل) (تُفعُل)[٦]،

---

(١) – ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ١/ ١٠٤.

(٢) – ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٥٥/١٠

(٣) – ابن مالك، تسهيل...، ص٢٩٦.

(٤) – ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٣/ ١٩٧. ؛ وابن جني، المصنف، مرجع سابق، ١/ ١٠٤.

(٥) – وذلك نحو: تتفل فإن فيه لغتين: فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضمها مع الفاء، فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة: فعلا بضم اللام الأولى، ولم يردّ مثل ذلك في كلامهم، ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية؛ لأنه قد وجد في كلامهم مثل فعلل بضم الفاء واللام نحو: برثن؛ إلا أنه لا يقضى عليها إلا بالزيادة، لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء. ينظر: سيبويه، مرجع سابق، ٢/ ٣، ٣٢٧، ٣٤٨. ؛ وابن جني، المنصف، مرجع سابق، ١/ ١٠٥.

(٦) – ينظر: الأزهري، مرجع سابق، ١٤/ ٢٠٢. ؛ وعلي الأزدي، المنتخب من كلام العرب، تح: د. محمد بن أحمد العمري (المملكة العربية السعودية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ) ص ١٠٦.

ولا نقول بأصالته (فُعلُل) حتى وإن وجد النظير وهو (بُرْثُن) مثلا، والموجب لذلك أن مدلول الكلمة في اللغتين واحد، وقد ثبتت زيادة الحرف في إحدى اللغتين فوجب الحكم بزيادتها في اللغة الأخرى [١]، ولهذا جعل ابن الحاجب الدليل على الزيادة في (تُتْفُل) و(تُرْتُب) بالضم عدم النظير، كما جعله في (تَتْفُل) و(تَرْتُب) بالفتح، فإنه قال: فإن فقد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول كتاء تتفل، وترتب، ثم قال: أو بخروج: زنة أخرى لها كتاء تتفل وترتب مع تتفل وترتب[٢].

ومما يدلّ على زيادة التاء ورود الكلمة بفتح التاء، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح ثبتت وزيادتها أيضا في لغة الضم.

ثالثًا: النظير علامة يعرف بها الزائد:

ذكر ابن مالك أن جملة ما يعرف به الحرف الزائد من الأصلي تسعة أشياء، ومنها[٣]:

١- سقوطه من نظير، ومثاله: (أَيْطل) و(إِطِل)[٤]، استدل على زيادة الياء في: (أيطل) بسقوطها في: (إطل)[٥]، فلو كان سقوطه من أصل أو فرع، أو نظير لعلّة لم يكن ذلك دليلًا على زيادته، ومثال سقوطها من نظير لعلّة (عدة)، فإنها نظير الوعد؛

---

(١) - ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٥٧/١٠، ٤٩٥٨.

(٢) - ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥)، ٧٤/١.

(٣) - ينظر: ابن مالك، تسهيل...، ص٢٩٩-٣٠٠. ؛ وناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٩٩/١٠.

(٤) - ينظر: الخليل الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبرهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال) ٤٥٤/٧.؛ وابن السكيت، الكنز اللغوي في اللسن العربي، تح: أوغست هفنر، (القاهرة، مكتبة المتنبي)، ص ٢١٣.

(٥) - ينظر: ابن عصفور، مرجع سابق، ١/ ٥٤.

إذ هما مصدران، ولكن سقوط الواو من (عدة) لعلّة، فلا يحكم بزيادتها في النظير الذي هو الوعد [١].

فتبين أن المزيد في (أيطل) هو الياء؛ لسقوطها في النظير (إطل).

٢- لزوم عدم النظير بتقدير أصالته في نظير ما هو منه، ومثال ذلك: التاء الأولى المضمومة في: (تُتْفُل)؛ فإنّه محكوم بزيادتها، مع أنه لا يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير؛ لأن (فُعْلُلا) موجود كبُرْثُن؛ ولكنّها حكم بزيادتها؛ لأنه يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير في لغة من قال: (تَتفُل) بفتح التاء؛ لأنّه يجعل وزنه: فَعْلُل، وهو بناء مفقود[٢]، وكذلك: (نِرجس) بكسر النون؛ فإنّه يحكم على نونه بالزيادة وإن كان له نظير في اللغة لو حكم عليها بالأصالة، وهو: (زِبرج)، ولكن يلزم من القول بأصالتها عدم النظير في لغة من قال: نرجس بفتح النون؛ لأن الحكم فيه بزيادة النون واجب؛ لأن الحكم بأصالتها يقتضي أن يكون وزنه (فعلا)، وهو بناء مفقود[٣]، فالقول بأصالة التاء في: (تُتفل) بالضم، وبأصالة النون في: (نِرجس) بالكسر يؤدي إلى عدم النظير، في نظير ما هو منه، وهو (تتفل) بفتح التاء، و(نرجس) بفتح النون.

فالتاء الأولى في (تتفل) زائدة رغم إمكان تقدير أصالته مع وجود نظير له في (برثن)، لكنه يمنع من أصالته عدم النظير في لغة من فتح التاء. وكذلك النون في (نِرجس).

---

(١) - ينظر: ناظر الجيش، مرجع سابق، ٤٩٩٩/١٠.

(٢) - ومن قال: تتفل بضم التاء فهي عنده - أيضا - زائدة لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء. الممتع (١/ ٢٧٥).

(٣) - ينظر: ابن عصفور، مرجع سابق، ١/ ٢٦٦. ؛ وابن عقيل، المساعد... مرجع سابق، ٤/ ٨٦.

نتائج المبحث الثاني:

١-أن الحكم إذا كان غريبا لا نظير ولا مسوّغ لا يردّ ولا يؤخذ به من باب الاستدلال بعدم النظير، وهو من أدلة الاستدلال في الدرس الصرفي، فقد يعتدّ به وحده دليلا، كما يستأنس به إلى جانب أدلة أخرى. ومن ذلك: ردّ سقوط تاء (حذرية) و(عرقوة)؛ لعدم نظير (فِعْلِيَ) و(فُعْلَو) بغير تاء في الأسماء بغير تاء.

٢-أنه يعتدّ بحكم معيّن ويقبل عندما يثبت له نظير، ويرفض ضدّ ذلك الحكم مع عدم النظير، ومثال ذلك: الحكم بزيادة تاء (تتفل) و(ترتب) على وزن (تفعل) في مسألة؛ عملا بالنظير من ناحية، وردّ الحكم المضادّ له وهو أصالة تائها؛ ليكون على وزن (فعلل).

٣-أن كثرة التعويل على دليل النظير وعدمه والإفراط في الاستدلال به يؤدي – أحيانا– إلى التعميم في الحكم من غير مراعاة أمور أخرى، ومن ذلك ردّ الوقف بنقل كسر الراء إلى السين في مثل: (انتفعت بالبُسِرْ) بنقل حركة الراء إلى السين؛ يؤدي وزنها على (فُعِل) إلى وزن مفقود في الأسماء. وهذا مذهب لم يراع كون هذا النقل في النطق دون الكتابة، وأنه عارض وقع للثقل، وليس أصلا.

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد،

فبعون الله تعالى وتوفيقه أتممت دراسة دليل النظير وعدمه في أبواب الصرف في كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك، حيث درست هذا الدليل من خلال كتابه ، وقد توصلت إلى جملة من النتائج أبرزها:

١- الاستدلال بالنظير وعدمه من أدلة أصول النحو المختلف فيها.

٢- اعتماد أكثر النحاة عليه في تقعيد القواعد ونفي الأحكام.

٣-من خلال دراسة الاستدلال بالنظير وعدمه في (شرح التسهيل) اتضح أن ابن مالك اعتمد قاعدة (ما لا يلزم منه عدم النظير راجح على ما يلزم منه ذلك).

٤-استعان ابن مالك بهذا الدليل كثيرًا في محاكمة كثير من القضايا الصرفية التي تناولها، إما دعما لصحتها، أو استدلالًا على إبطالها ، حيث شغل الجانب التطبيقي على هذا الدليل نطاقًا واسعًا في عرض قضايا الخلاف.

٥-استخدمه استخدامات متعددة ومتنوعة ظهر من خلالها مدى اهتمامه بهذا الدليل في استدلالاته واستنباطاته والردّ على المخالف، حيث اتخذه ركيزة – بجانب الأدلة الأخرى- فيما طرحه من مسائل الخلاف.

٦-طريقة ابن مالك في الاستدلال بالنظير وعدمه على ضربين: إما الاحتجاج به وحده أو الاستئناس به إلى جانب أدلة أخرى.

٧-أن الاستدلال بالنظير أقل قوّة في الحجة من أصول الاستدلال في الدرس اللغوي مثل القرآن وكلام العرب، ولذلك قد يترجح ما قل نظيره عندما يتعارض ما كثر نظيره مع أصول الاستدلال اللغوي كما في مسألة وزن (غوغاء).

قائمة المراجع:

١ – القرآن الكريم.

٢ – الأزدي، علي، المنتخب من كلام العرب، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري (المملكة العربية السعودية، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ).

٣ – الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض معرب (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م).

٤ – الإستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

٥ – الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل، تح: د. حسن الهنداوي، (دمشق، دار القلم، ط١).

٦ – التميمي، أحمد، والبغدادي، أبوبكر، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، (مصر، دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ).

٧ – جامعة المدينة العالمية، أصول النحو، (كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠١١م).

٨ – ابن جني، الخصائص، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤).

٩ – ابن جني، المنصف، (دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م).

١٠ – ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تح: حسن أحمد العثمان، (مكة، المكتبة المكية، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

١١ – حسانين، عفاف، في أدلة النحو (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٦م).

١٢ – حسن البجة، د. عبد الفتاح، ظاهرة قياس الحمل، (عمان، دار الفكر للنشر، ، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

١٣ – ابن الخشاب، عبد الله، المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، (دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢).

١٤- الرماني، علي بن عيسى، رسالة الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، (عمان، دار الفكر).

١٥- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، مجموعة من المحققين، (دار الهداية).

١٦- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١٧- ابن سيده، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفار، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

١٨- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية).

١٩- ابن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، (مصر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

٢٠- ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (عالم الكتب، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

٢١- ابن عصفور، الممتع، (لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).

٢٢- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

٢٣- ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

٢٤- الفارسي، أبو علي، التكملة، تح: حسن شاذلي فرهود، (الرياض، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٢٥- الفارسي، الحجة في القراءات السبع، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، (دمشق - بيروت، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٢٦- الفاسي، ابن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح: أ. د. محمد يوسف فجال، (دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث).

٢٧- فجال، محمود، الإصباح في شرح الاقتراح، (دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

٢٨- الفراهيدي، الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي وإبرهيم السامرائي، (دار ومكتبة الهلال).

٢٩- الفيومي، أحمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت، المكتبة العلمية).

٣٠- الكفاة، كافي، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين (بيروت، عالم الكتب) ط١، ١٤١٤هـ).

٣١- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، (مصر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

٣٢- ابن مالك، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٣٣- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٣٤- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، (بيروت – دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ).

٣٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (دار المعارف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

٣٦- ناظر الجيش، تمهيد القوائد بشرح تسهيل الفوائد، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ).

٣٧- ابن هشام، مغني اللبيب، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي عبد الله، (دمشق، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م).

٣٨- اليافعي، عبد الله، مرآة الجنان، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).